

# توثيق ما لا يقل عن 589 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في تموز 2019

بينها 387 حالة اختفاء قسري

# SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الجمعة 2 آب 2019

## المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص تموز.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في تموز.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

## أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكّل الاعتقال التعسفي ومن ثم الإخفاء القسري انتهاكاً واسعاً منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، ويُعتبر من أوسع الانتهاكات، التي عانى منها المواطن السوري وأشدّها انتشاراً، فقد طالت مئات آلاف السوريين، ومارستها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وكذلك الميليشيات التابعة له على نحو مدروس ومخطط، وأحياناً بشكل عشوائي واسع؛ بهدف إثارة الإرهاب والرعب لدى أكبر قطاع ممكن من الشعب السوري، وبعد قرابة ثمانية أشهر من الحراك الشعبي بدأت تظهر أطراف أخرى على الساحة السورية ومارست عمليات خطف واعتقال، وقد كانت وماتزال عملية توثيق حالات الاعتقال وتحوّل المعتقل إلى عداد المختفين قسرياً أو الإفراج عنه، من أعظم التّحديات والصعوبات التي واجهت فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما هو موضح في منهجيتنا<sup>1</sup>، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتّحقق منها؛ الأمر الذي مكّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتّعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائها.

<sup>1</sup> "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << [http://sn4hr.org/public\\_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR\\_Methodology.pdf](http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf) >>.



ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك اعتقال مواطن سوري، فإنّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُصدر منذ عدة سنوات أخباراً دورية عن حوادث الاعتقال، وتقريباً شهرياً يرصد حصيلة حالات الاعتقال أو الاختفاء القسري أو الإفراج، التي شهدتها الشهر المنصرم، وتقريباً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير، التي تتحدّث عن مراكز الاعتقال المختلفة لدى أطراف النزاع، وغير ذلك من التقارير الخاصة المرتبطة بشؤون المعتقلين، كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

إنّ معظم حوادث الاعتقال في سوريا تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي وينحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.

ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وهو أول وأكثر أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (المليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

تُعتبر قضية المعتقلين والمختفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية – شباط 2016، الذي أوردَ ”تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال“، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا. وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال كافة، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.



ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

### منهجية:

يعرض التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التعسفي التي وثّقها في تموز على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التعسفي، التي وثّقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الشهر المنصرم، وتوزّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة. وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير وفي معظم تقاريرنا نوزّع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقع فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، ونشير إلى أننا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمن التقرير.

كما يوثّق التقرير عمليات الاعتقال التعسفي التي تحوّلت إلى اختفاء قسري، ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفض السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي السالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرّبين منهم، والنّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلّ عمل ضمن تحديات فوق



اعتيادية وغاية في التعقيد، كما تُسجّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة [لتوثيق معتقل](#) لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تمّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

## ثانياً: ملخص تموز:

استمرت قوات النظام السوري في تموز بملاحقة واعتقال المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم في المناطق التي وقّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، وقد تركزت هذه الاعتقالات في مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، حيث قامت قوات النظام السوري بعمليات اعتقال موسعة استهدفت عوائل بأكملها في المدينة، ولم تستثن السيدات والأطفال والكهول. وقد وثّقنا وفاة بعضهم بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في مدينة دمشق.

كما رصدنا اعتقال قوات النظام السوري مدنيين عائدين من الشمال السوري - بعد تهجيرهم قسرياً ضمن اتفاقيات التسوية - إلى مناطقهم الأصلية، ورصدنا في تموز قيام قوات النظام السوري باعتقالات بحقّ العائدين من دول الجوار والمشمولين بقوانين العفو وعروض المصالحات التي أعلن عنها النظام السوري.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

4

واستمرّت قوات النظام السوري في تموز بسياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشاط الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثّقنا تنفيذها حملات دهم واعتقال مُنظّمة بحق عوائل بأكملها تربطها صلات قري بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وتركّزت هذه الاعتقالات في مدن حماة واللاذقية وحمص، ولم تستثنِ النساء والأطفال.

كما قامت قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسّعة استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية من الشريحة العمرية 18 - 42 عاماً؛ ذلك بهدف التجنيد الإلزامي والاحتياطي في قواتها.

كما رصدنا في تموز إخلاء قوات النظام السوري سبيل 83 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة لها، معظمهم ممن انتهت مدة محكومياتهم، كان ذلك منذ مطلع تموز حتى الـ 31 منه.

من جهة أخرى استمرّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في تموز بسياسة الاعتقال التّعسفي والإخفاء القسري لنشطاء سياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركّزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة، ورصدنا في تموز ارتفاع معدلات الاعتقال الجماعي التي قامت بها قوات سوريا الديمقراطية بحق العرب في مدينة منبج شمال شرق محافظة حلب، حيث وثّقنا حالات اعتقال عديدة قامت بها عناصر من قوات سوريا الديمقراطية بحق سيدات وأطفال وقامت بتعذيبهم مع ذويهم وتصوير ذلك في مقاطع فيديو.

كما استهدفت قوات سوريا الديمقراطية بعمليات الاعتقال النّازحين المقيمين في مناطق سيطرتها وبشكل رئيس سكان المخيمات، وتدرّعت بتهمٍ مختلفة كوجود صلات قري بينهم وبين أفراد في تنظيم داعش أو فصائل في المعارضة المسلحة، وسجّلنا حوادث عدة اعتقلت فيها قوات سوريا الديمقراطية العديد من الأشخاص من العائلة ذاتها. إضافة إلى قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال موسّعة بهدف التجنيد القسري في مناطق سيطرتها.

شهدَ تموز عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، ونشطاء إعلاميين. قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في تموز بعمليات اعتقال تركّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وتركّزت عمليات الاعتقال في منطقتي عفرين والباب وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وكان المسؤول عن هذه العمليات فصائل محددة وبدون توجيه تهم واضحة؛ بهدف إشاعة الخوف بين السكان في مناطق نفوذ الفصيل المسيطر على المنطقة، كما سجّلنا العديد من حوادث الاعتقال والاختطاف التي حدثت بدافع الحصول على مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المعتقل.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

5

## ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

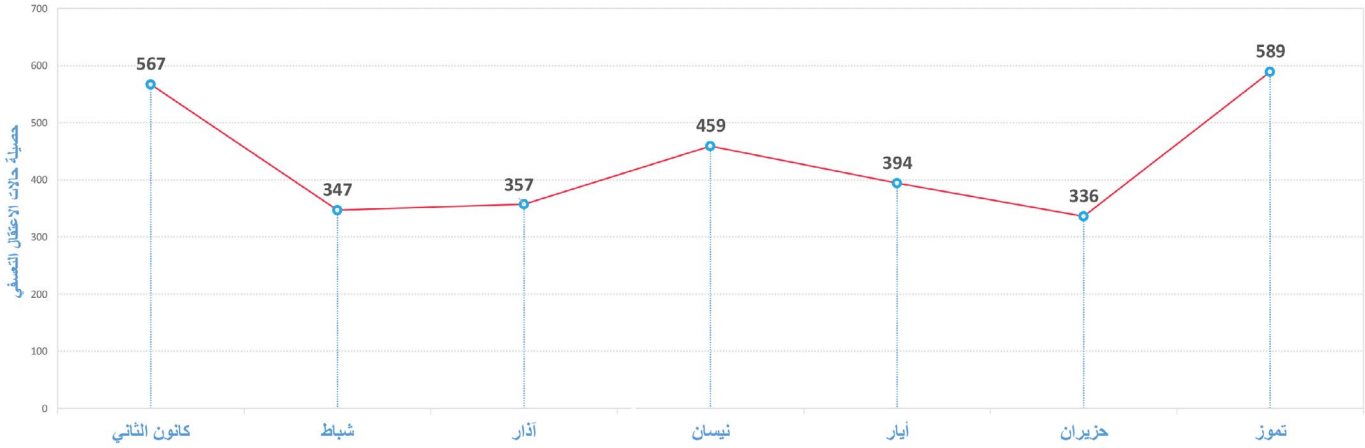
ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي منذ بداية عام 2019:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 3049 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى آب من العام ذاته. توزعت على النحو التالي:



ما لا يقل عن 3049 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في عام 2019

منذ كانون الثاني حتى آب



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

يُظهر المخطط السابق أنّ تموز شهد أعلى معدل لحالات الاعتقال التعسفي منذ مطلع عام 2019، ويعود ذلك إلى قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال وخطف موسّعة استهدفت بها العرب من سكان المناطق الخاضعة لسيطرتها، بشكل خاص في مدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي.

باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في تموز:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تموز 2019 ما لا يقل عن 589 حالة اعتقال تعسفي بينها 38 طفلاً و24 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسية الفاعلة في سوريا، تحوّل 387 منها إلى حالات اختفاء قسري.

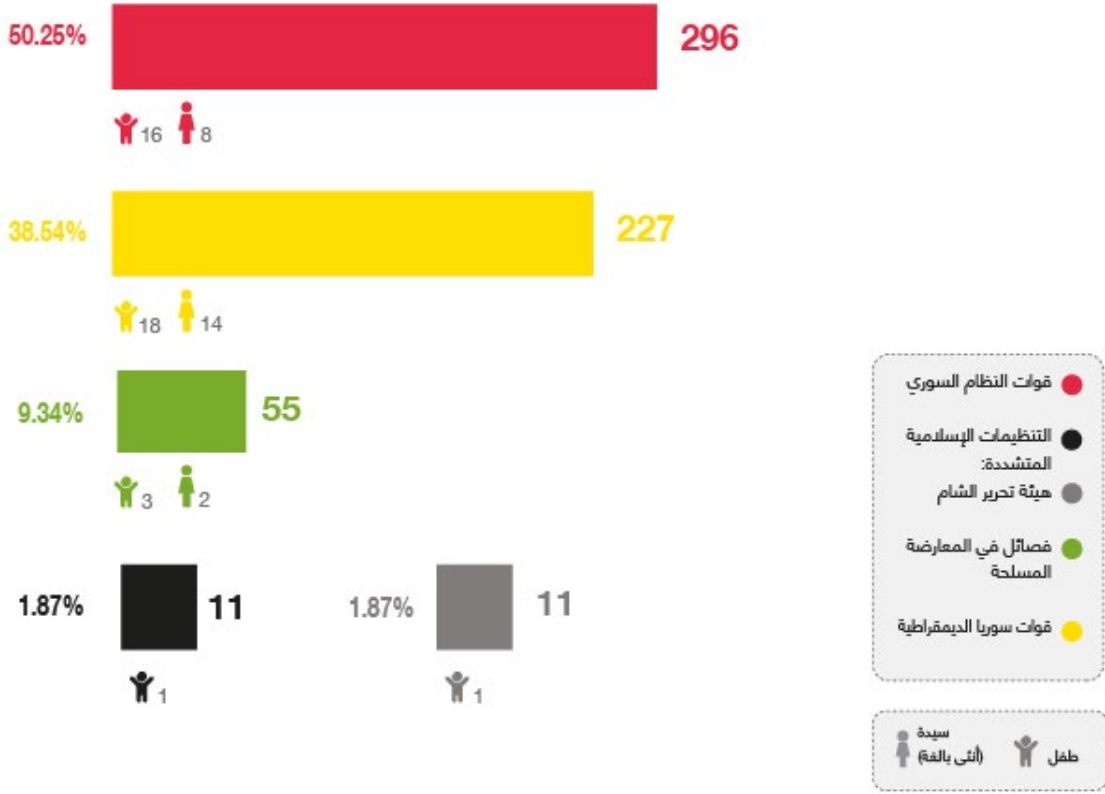


info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



ما لا يقل عن 589 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في تموز 2019



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 296 بينها 16 طفلاً و8 سيدة، وقد تحوّل 213 منهم إلى محتفين قسرياً.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 11 بينها 1 طفلاً، وقد تحوّل 4 منهم إلى محتفين قسرياً.

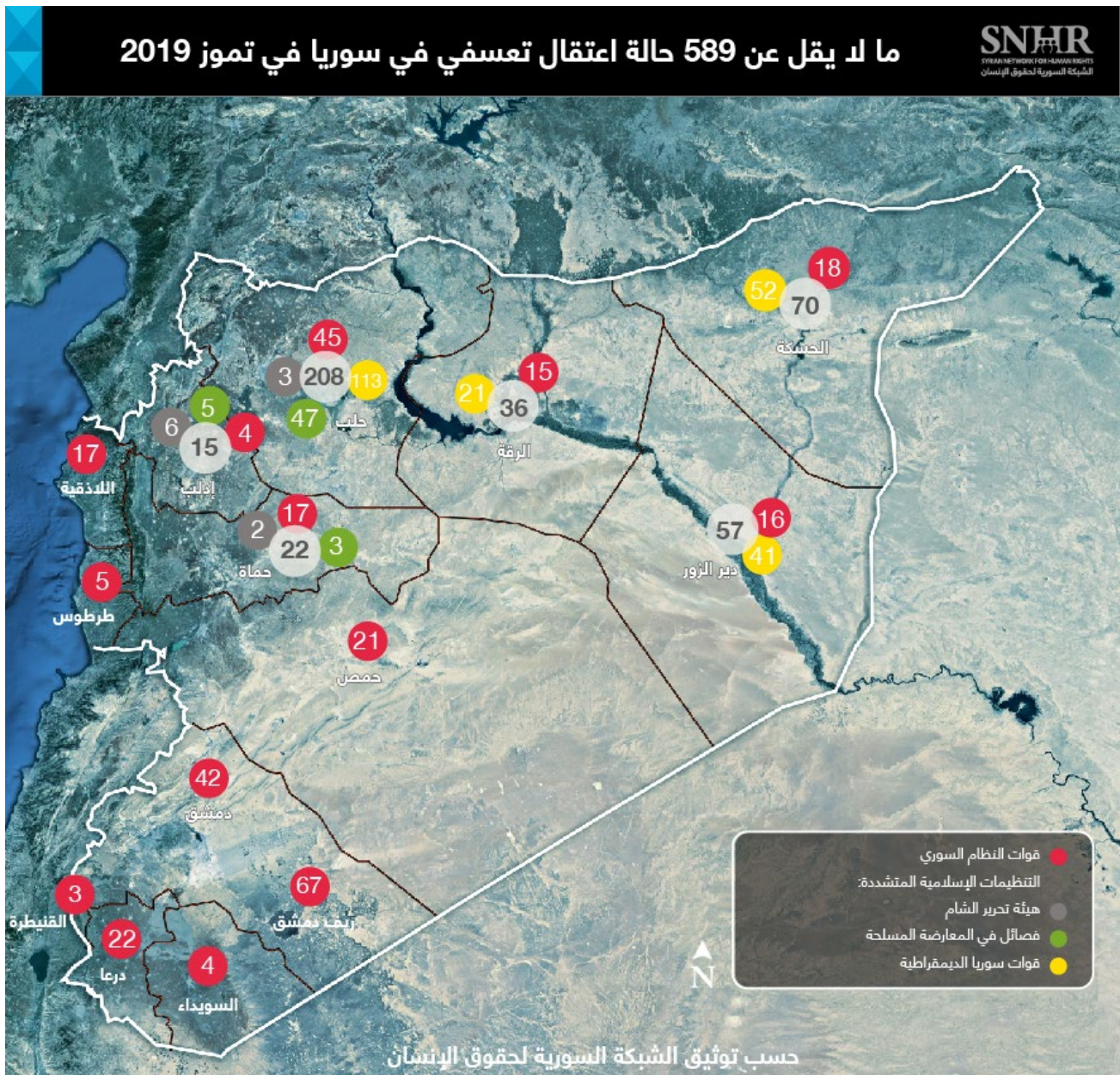
تاء: فصائل في المعارضة المسلحة: 55 بينها 3 طفلاً، و2 سيدة وقد تحوّل 21 منهم إلى محتفين قسرياً.

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 227 بينها 18 طفلاً و14 سيدة، وقد تحوّل 149 منهم إلى محتفين قسرياً.





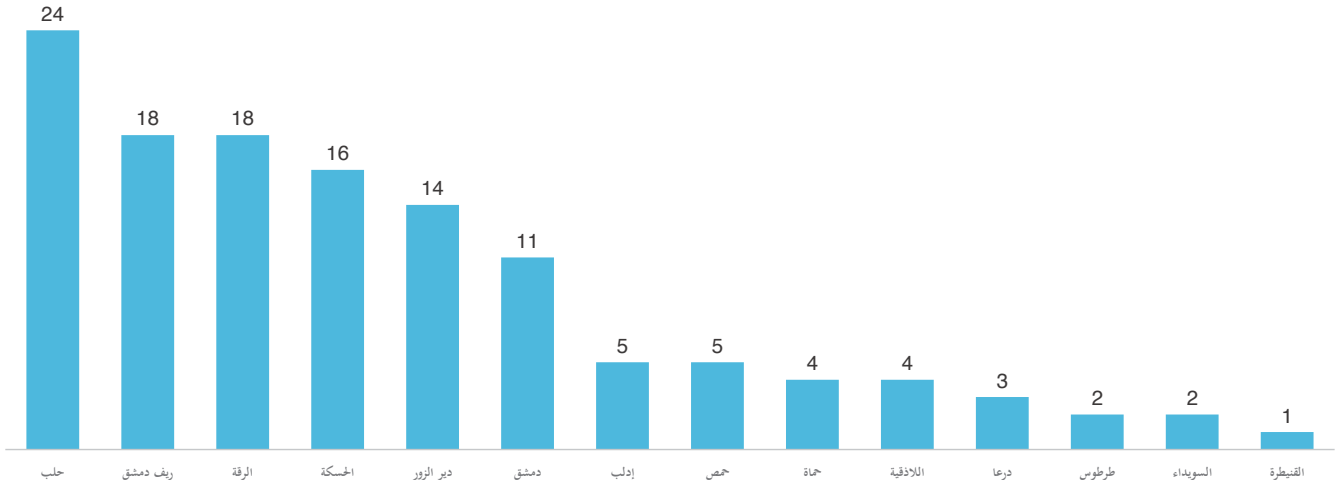
تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التّعسفي الموثَّقة في تموز على المحافظات السورية حسب الأطراف الرئيسية الفاعلة:



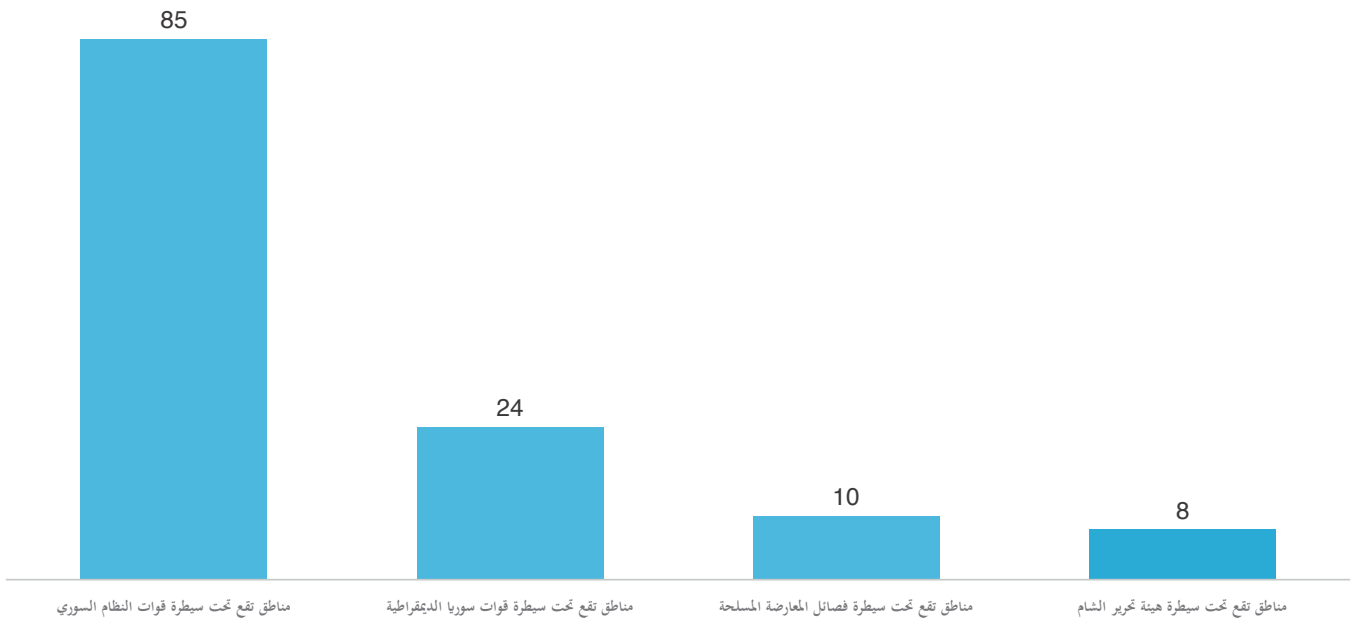
تُظهر الخريطة السابقة أنَّ المعدل الأعلى لحالات الاعتقال التعسفي كان في محافظة حلب؛ يعود ذلك إلى انفرادها عن بقية المحافظات السورية بوجود العدد الأكبر من الجهات الفاعلة في النزاع السوري فيها، حيث تتوزع السيطرة على أجزاء المحافظة بين كل من قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام، ونجد أن ما لا يقل عن 55% من هذه الاعتقالات كانت على يد قوات سوريا الديمقراطية.



كما وثّقنا في تموز ما لا يقل عن 127 نقطة مدهامة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية، توزّعت على المحافظات على النحو التالي:



توزّعت حصيلة نقاط المدهامة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:



## رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في تموز:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، المليشيات المحلية، المليشيات الشيعية الأجنبية):

- أبرز الحوادث:

الأربعاء 17/ تموز/ 2019 اعتقلت قوات النظام السوري سيدة من أبناء مدينة درعا بينما كانت في طريقها من مدينة حمص إلى مدينة درعا، واقتادتها إلى جهة مجهولة.

الخميس 18/ تموز/ 2019 شنت قوات النظام السوري حملة دهم واعتقال في مدينة درعا، تم توثيق اعتقال سيدتين اثنتين من أبناء المدينة، واقتيادهما إلى جهة مجهولة.

- أبرز الحالات:

تيسير عبد الجليل الزعبي، من أبناء بلدة الغاربية الشرقية بريف محافظة درعا الشمالي الشرقي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 30/ حزيران/ 2019 عند معبر نصيب الحدودي مع الأردن جنوب محافظة درعا، اعتقلته مع مدني آخر من أبناء بلدة المسيفرة بريف محافظة درعا الجنوبي كان برفقته، حيث كانا قادمين من دولة الكويت إلى سوريا، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

محمد صطوف الملقب الصغير، قيادي سابق لدى فرقة 18 آذار - أحد فصائل المعارضة المسلحة-، من أبناء مدينة القنيطرة، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 1/ تموز/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة القنيطرة، وكان ممن أجروا تسوية في وقت سابق وانضم إلى الفرقة الرابعة التابعة لقوات النظام السوري، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

عبد الله حسين المنجد، من أبناء مدينة درعا، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الثلاثاء 23/ تموز/ 2019، لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في منطقة الصناعة بمدينة درعا، وكان ممن أجروا تسوية لوضعهم الأمني في وقت سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.



## باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

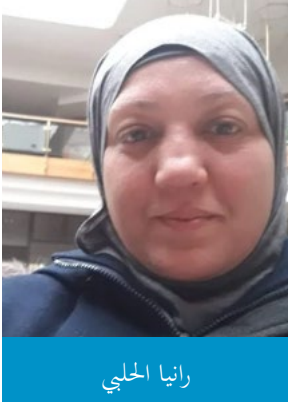
- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

- أبرز الحالات:

خالد الموسى، خطيب مسجد، من أبناء قرية معرشمشة بريف محافظة إدلب الشرقي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الثلاثاء 9/ تموز/ 2019 لدى مراجعته محكمة تابعة لها في قرية معردبسة بريف محافظة إدلب الشمالي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

## تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

- أبرز الحالات:



رانيا الحلبي

رانيا الحلبي، ناشطة في الحراك الشعبي، ومديرة مركز الأنشطة في رابطة المستقلين الكرد السوريين، من أبناء مدينة دمشق، من مواليد عام 1974، اعتقلتها عناصر مسلحة من الشرطة العسكرية التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم الأربعاء 17/ تموز/ 2019، إثر مدهامة مكان عملها في حملة اللقاح في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، واقتادتها إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في المدينة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



أحمد المحمد

أحمد المحمد، محام، من أبناء مدينة جرابلس بريف محافظة حلب الشرقي، اعتقلته عناصر مسلحة من الشرطة العسكرية التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم السبت 20/ تموز/ 2019 من مدينة إعزاز شمال غرب محافظة حلب، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في المدينة.







خوشناف حمو

خوشناف حمو، رئيس غرفة المهندسين في المجلس المحلي لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، من أبناء قرية هوبكا التابعة لناحية راجو في منطقة عفرين، اعتقلته عناصر مسلحة من الشرطة العسكرية التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم الأربعاء 24/ تموز/ 2019 من مكان عمله في مدينة عفرين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

### قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

– أبرز الحوادث:

الأحد 14/ تموز/ 2019 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقال في قرية ناعم جلاد التابعة لمنطقة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي، تم توثيق اعتقال عشرة مدنيين بينهم طفل واحد وسيدة واحدة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

الأحد 14/ تموز/ 2019 اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية خمسة مدنيين من عائلة واحدة بينهم طفلان اثنان وسيدتان اثنتان من مدينة الجلاء التابعة لمنطقة البوكمال بريف محافظة دير الزور الشرقي، حيث تم اعتقالهم لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في قرية جديدة كحيط التابعة لناحية الكرامة بريف الرقة الشرقي وتم اقتيادهم إلى جهة مجهولة.

– أبرز الحالات:



جمال جابو

جمال جابو، من أبناء بلدة شران بناحية عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، يبلغ من العمر 14 عاماً، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى قوات سوريا الديمقراطية يوم الأربعاء 3/ تموز/ 2019 من قرية إحرض بريف محافظة حلب الشمالي؛ بهدف سوقه للتجنيد الإجباري، واقتادته إلى أحد معسكرات التدريب التابعة لها.

محمد تياري، من أبناء حي الزهور بمدينة الحسكة، يبلغ من العمر 14 عاماً، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الأحد 7/ تموز/ 2019 من حي الزهور، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.



الشقيقان زاهر وعلي عياد الأحمد، من أبناء قرية الجرذي بريف محافظة ديرالزور الشرقي، اعتقلتهما قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين 22/ تموز/ 2019؛ إثر مدهمة مكان وجودهما في قرية الجرذي، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

## خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ النظام السوري لم يفي بأيّ من التزاماته في أيّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنّه أخلّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوّل 85% من إجمالي المعتقلين إلى مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.
- تُسيطر هيئة تحرير الشام على مساحات واسعة، وتفرض سلطتها عليها، وعلى السكان المقيمين فيها، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قامت هيئة تحرير الشام بارتكاب انتهاكات واسعة عبر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.
- نُفذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال وتعذيب بحق بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.
- انتهكت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية العديد من الحقوق الأساسية ومارست العديد من الانتهاكات كاللّتعذيب، والإخفاء القسري، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

## التوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

- لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍ للاختفاء القسري.

### إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتّسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.



## إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

## إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

## إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانا:

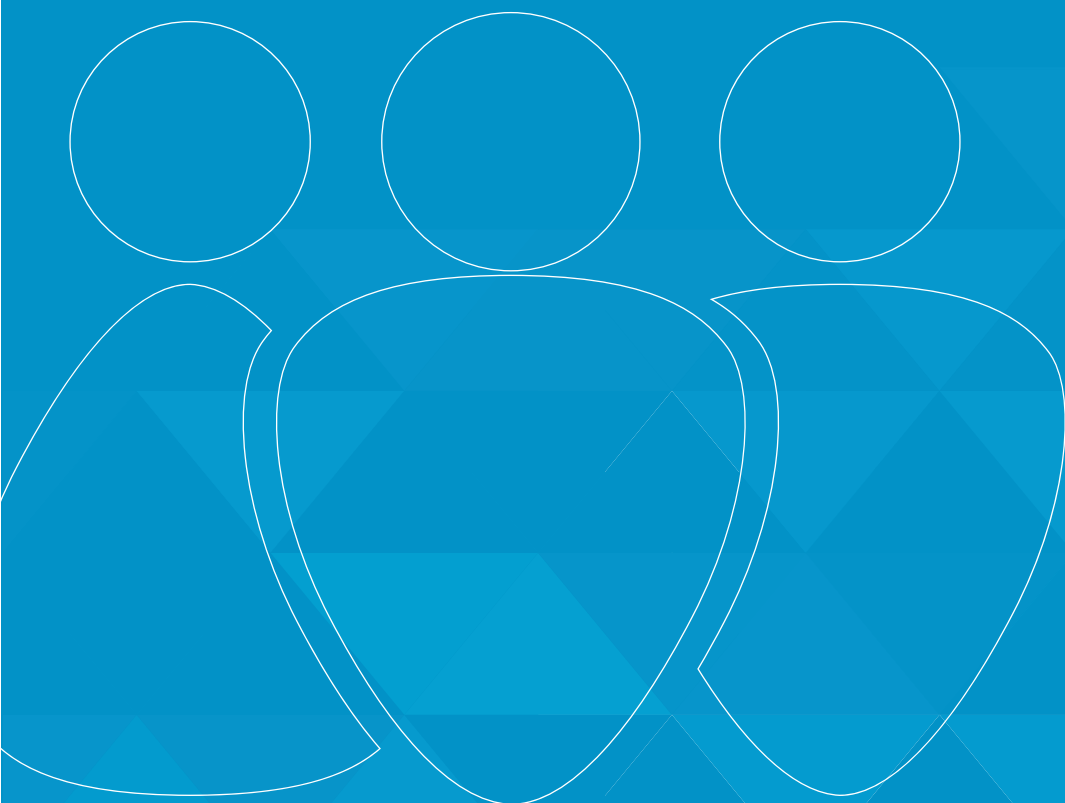
- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتقدم في عملية الكشف عن مصير 95 ألف محتفٍ في سوريا، 87% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ من التصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهمة السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

## شكر وتقدير

كل الشكر لأقرباء وأهالي الضحايا وأصدقائهم وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع والتحقيق من البيانات.







@snhr



Info@sn4hr.org

[www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)

